

5. استمرارية مجددة

السيد الرئيس،

رغم ما أتينا على ذكره من مؤشرات إيجابية، و التحسن الحاصل في المؤشرات المالية والاقتصادية فإننا نحرص أن نكون موضوعيين وصرحاء مع الحكومة والشعب ولسنا مساندين بدون قيد أو شرط، ومن هذا المنطلق نسجل بكل أسف:

1) ضعف في المؤشرات على المستوى الاجتماعي رغم الجهد الكبير الذي تقوم به الحكومة، وتدابير تعبر عن انشغالها الكبير بالجانب الاجتماعي . فهي تجتهد للبحث عن الموارد، وتحسنت هذه الأخيرة بالفعل، لكن مازال الإبداع والابتكار ضعيفا في هذا المجال.

2) الاختلال الحاصل في التزامات الدولة تجاه المقاولات، وتأخر أداء مستحقاتها، مما يحدث عجزا يؤدي أحيانا إلى إغلاق بعضها بما لذلك من تأثير سلبي اقتصاديا واجتماعيا.

3) كما أكدنا عليه في بداية هذه المداخلة فإن الحكومة تسلك نهج الإصلاح في إطار الاستمرارية، وهو توجه إيجابي على العموم. غير أن الاستمرارية المتجددة والمجددة لا ينبغي أن تعني استمرارية نموذج التنمية المعمول به لحد الآن، فهذا النموذج هو سبب إشكالية توزيع الثروة بشريا و ترابيا، رغم كل الإصلاحات الجارية. نحن ندرك صعوبة تغيير النموذج الحالي بشكل سريع، لكن لابد من الشروع في تغييره التدريجي لإرساء نموذج تنموي بديل اقتصاديا وماليا وحكوماتيا. ولعل النموذج الذي دعى إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والخاص بالأقاليم الجنوبية يمكن أن يكون منطلقا للتفكير وللبحث عن أسس نموذج آخر يضمن الديمومة والاستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ويسعى إلى القضاء على الفوارق والتهميش والإقصاء .